أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. "دراسة حالة الجزائر"

من إعداد

ط. ولد بن زازة زهرة – جامعة مستغانم.
zohraouldbenzaza9@gmail.com
د.دواح بلقاسم –جامعة –مستغانم
kacemdouah@gmail.com

الملخص:

يعتبر مناخ الاعمال والذي ينحدر منه المناخ الاستثمار متغير باستمرار وخاصة في العشرينيات الاخيرة وبعد بروز نتائج العولمة وظهور الشركات متعددة الجنسيات اصبحت البيئة الخارجية هي من تتأقلم مع المعطيات العالمية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب وايضا النهوض باقتصادها نحو طريق واضح وإستراتجية مدروسة وذلك للحد من البطالة، وتغلب على الفقر وتحسين مستوى المورد البشري والذي ينتج عنه مهارات وكفاءات مؤهلة لتدمج في ميدان العمل، كما لا ننسى نقل التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الاجنبي المباشر، القدرة التنافسية.

Résumé:

Le climat des affaires et le climat des investissements changent constamment, en particulier dans les décennies dernières. Après l'apparition des résultats de la mondialisation et l'émergence de sociétés multinationales, l'environnement extérieur s'est adapté aux données mondiales pour attirer le plus grand nombre possible d'investisseurs étrangers et pour promouvoir son économie dans le sens d'une stratégie claire et stratégique. Le chômage, la lutte contre la pauvreté et l'amélioration du niveau des ressources humaines, qui se traduisent par l'acquisition de qualifications et de compétences qualifiées à intégrer dans le monde du travail, sans oublier le transfert de technologie.

Mots clés: Climat des investissements, IDE, la compétitivité

المقدمة:

ان تغيرات وتطورات في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، وسياسية و مع بروز عوامل العولمة وانفتاح على الأسواق العالمية أصبح ولابد على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو اللحاق بعربة التطور ومواكبة كل ما هو جديد وحديث ومما صعب الأمر عليها ظهور الأزمة الاقتصادية ونتائجها العكسية التي مست جميع الدول وفرضت عليها إيجاد مصادر جديدة لتمويل اقتصادها أو مشاريعها التنموية حيث اضطرت هذه الأخيرة لتتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر مصدر لتمويل هذه المشاريع.

ولأجل استقطاب عدد كبير من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من تهيئة الظروف المناسبة من حيث توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة مشجعة ذات تكنولوجيا عالية وسن قوانين وتشريعات تحمي المستثمر وتؤمنه.

وعليه نتطرق للإشكالية التالية:

ما هو دور المناخ الاستثماري في جلب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيف يمكن للجزائر الاستفادة (جلب) الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال واقع المناخ الاستثماري فيها ومعالجة النقائص فيه؟

وللاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية تطرقنا للفرضية التالية:

-ضرورة تغيير المناخ الاستثماري للدولة الجزائرية عن طريق سن قوانين جديدة وفرض عدة تغيرات في الاوضاع الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية لاستغلال الفرص الاستثمارية الاستراتيجية الخارجية التي تنعكس على عملية اتخاذ القرار للمستثمر الاجنبي.

وقد قسمنا بحثنا هذا إلى قسمين رئيسيين :

- أولا: مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ثانيا: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: المناخ الاستثماري.

1- ماهية المناخ الاستثماري:

بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر ايجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية الاقتصادية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

ويعرفه تقرير البنك الدولي عن التنمية انه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.

وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

كما يضيف بعض الكتاب على أنه:

التعريف الأول: يشير مناخ الاستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية منها، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها".[2]

التعريف الثاني: يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا".[3]

وعليه يمكن أن نقول أن المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الاوضاع الاقتصادية، السياسية، القانونية و الاجتماعية السائدة في البلد المضيف التي تؤثر في عملية اتخاذ قرار المستثمر الاجنبي في تجسيد استثماره بأقل تكاليف لمزاولة أعماله و استغلال الفرص المتاحة امامه بأحسن مردودية .

2- مكونات المناخ الاستثماري:

حسب المعهد السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية (KOF) ثم اصدار مؤشرات تعني بقياس العولمة من خلال ثلاث أبعاد رئيسة اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

ونود التنويه إلى ان التنمية أصبحت في المنظور الأممي تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ويستدل بها كمؤشرات لقدرات البلدان على الاندماج والتكييف مع العولمة. ومن اهم المؤشرات التي حددها كوف ما يلي:

أ- المناخ الاجتماعي و الثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط التالية:

- دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.
- السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
- معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.
- التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.
- الوعي الصحي والبيئي.
- مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الإستثمارات الأجنبية.

ب- المناخ القانوني و التنظيمي:

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب ان تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلا عن ضرورة وجودقضاءعادل ونظام

التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات و الذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة علة تنفيد القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات و تسيير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات و البيروقراطية و طول الاجراءات.

ج- المناخ السياسي: يؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، و تزايد معدلات هروب رؤوس الاموال المحلية...الخ

ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

-النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.

- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.

- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها.

- التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

د- المناخ الاقتصادي:

يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة وينتج عنها المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة ويتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر التالية:

- توفر الموارد الطبيعية;

- صلاحية البنية الاساسية;

- اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع;

- كفاءة السياسات الاقتصادية(مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها واستغلالها;

- درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية;

- توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة;

- قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها;

– تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي.[4]

3–مؤشرات المناخ الاستثماري.

أ– مؤشر الحرية الاقتصادية Economic freedom index .

يتم صدوره من طرف Heritage Fondation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal هذا المؤشر يقيس مدى تدخل الحكومة في الانشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل:

– السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)؛

– نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)؛

– حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛

– أداء القطاع المصرفي والتمويلي؛

– ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛

– الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛

– السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)؛

– وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية؛

– مستوى الأجور والأسعار؛

– نشاط السوق السوداء الموازية.

يجب حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة لان لكل هذه العوامل أوزان نسبية مختلفة وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى اربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:(1–1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2–2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3–3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4–5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.[5]

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2014 بين 48.9 و56.6 ما يعني ان الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، واحتلت بذلك المرتبة 107 سنة 2009 من أصل 179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 157 سنة 2014 من أصل 186 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية.أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012، والمرتبة 14 من أصل 15 دولة عربية خلال سنة 2014.

ب- مؤشر الأداء و مؤشر الامكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNACTED لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في العام 2002 م وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين:

ب-1- مؤشر الأداء:ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخد متوسط اخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب-2- مؤشر الامكانيات: يقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الامكانات وهي: معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابث، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و صادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وقد إرتأت الهيئة العالمية الانكتاد إلى تقسيم الدول وفق المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك كالتالي:

- مجموعة الدول السباقة والتي تتوفر على إمكانيات مرتفعة وتحظي بأداء مرتفع؛
- مجموعة الدول دون الإمكانات والتي تتوفر على إمكانيات مرتفعة وأداء منخفض؛
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات والتي تتوفر على إمكانيات منخفضة وأداء مرتفع؛

– مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والتي تتوفر على امكانيات منخفضة وأداء منخفض.[6]

وفي سنة 2014 صنفت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء والامكانيات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والامكانيات المرتفعة، وعليه وفقا لهذا المؤشر بتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من امكانيات.

د– مؤشرات المخاطر القطرية:

ويصدر عن مؤسسة PoliticalRiskServices من خلال تقاريها عن مختلف الدول، تقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر و التي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، والتي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي : (المخاطر السياسية ، الاقتصادية ، و التمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشرا للمخاطر الاجمالية للدولة.

وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الاخرى.

ثانيا: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

تبنث استراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا هامة تتمثل أساسا في التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وبهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، عملت الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتنويع حواجز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية والقيام بترتيبات ثنائية وإقليمية ودولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة مع الاستثمار في تطوير القائم منها، والعمل على إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

1– **مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر**: *Direct ForeignInvestment*

- تعريف صندوق النقد الدولي "هو ذلك النوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر ، وتنطوي هذه

المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة "[7].

- و"هي أيضا تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع"[8].
- وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على انهاتلك "الاستثمارات التي تعكس الهدف من الحصول على مصلحة دائمة لأشخاص او هيئات او مؤسسات تابعة لدولة ما (المستثمر المباشر) التي تحاول الوصول إلى ذلك الهدف من خلال هيئات او شركات خارج حدود تلك الدولة التي يقطن بها المستثمر الأجنبي.الاستثمارات الاجنبية تكون عادة طويلة الامد ولها درجة عالية من الثاتير على ادارة و سياسة الشركة المستثمر بها".[9]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نلخص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف رؤوس الاموال أوالادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الاشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في انشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا للكل او جزء من مشروع الاستثمار، ويتحكم ويسيطر المستثمر الاجنبي غالبا في ادارة المشروع وتنظيمه و يسعى الى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري.

2- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

تبقى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة رغم الامكانيات المتوفرة، وترتكز هذه التدفقات في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى و قطاع الاتصالات بالدرجة الثانية، ومن خلال تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي تبين ان أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها بالجزائر اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار و كذلك تجلى بوضوح فشل التجربة التكاملية للمغرب العربي من خلال وجود دولة واحدة مستثمرة في الجزائر هي ليبيا و بحصة ضئيلة.

فيما يلي جدول توضيحي حول تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 الى 2014م.

جدول رقم (1): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 2000-2014.

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	الجزائر
2000	280
2001	1113
2002	1065
2003	638
2004	882
2005	1145
2006	1888
2007	1743
2008	2632
2009	2754
2010	2301
2011	2580
2012	1499
2013	1684

المصدر: UNACTED, 2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت بالجزائر

في عام 2013 وكانت تدفقات الاستثمارات الاجنبية أكثر من 1.4 مليار دولار وفقا لتقرير عن الاستثمارات الاجنبية و الشراكات التجارية في منطقة البحر الابيض المتوسط التي نشرتها ANIMA (شبكة الاستثمار) يفسر هذا التراجع بنسبة الاستحواذ من قبل الحكومة الجزائرية، متعامل الاتصالات جيزي في الجزائر، تم الاعلان عن 35 استثمار اجنبي مباشر و 23 عبارة عن مشاريع الشراكات في عام 2013. ووفقا للتقرير، ان على الرغم من

امكانيات الجزائر من حيث السوق المحلية و توفر الفرص و الموارد الطبيعية إلا انها لا تزال غير جاذبة للمستثمر الاجنبي و يحصل على أدنى نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر /الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، ويفسر هذا عدم وجود جاذبية من قبل المناخ الاستثماري و القيود المفروضة على المستثمرين والمتمثلة في المادة (٪51/49 ٪)، وفي 2009 بلغت تدفقات الاستثمارات الاجنبية ذروتها ب 2754000000 ووفقا لنفس التقرير هناك اصلاحات عاجلة في الجزائر في مختلف القطاعات مثل قطاع الطاقة، المصارف، التامين، الاسمنت، الزجاج، مواد البنلء و الطب و الهندسة.

الجزء الأكبر من المستثمرين الاجانب الفرنسيين نحو 123 اعلانات للاستثمارات الاجنبية المباشرة بين عامي 2006 و 2013.

تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية ب 36 إعلان عن الاستثمارات الاجنبية خلال نفس الفترة ثم ايطاليا ب 29 إعلان واسبانيا ب 28 إعلان وتونس ب 24 إعلان.

وارتفع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر من 19.5 مليار دولار في نهاية 2010 إلى 26.2 مليار دولار في نهاية 2013، وقد أحرزت تقدما كبيرا في 15 عاما من 3.3 مليار في نهاية 2000 الى 19500000000 في نهاية عام 2010.

اما تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيسجل الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج 1.5 مليار دولار في نهاية عام 2014 مقابل 1.4 مليار دولار في عام 2010. وتنعكس هذه الاستثمارات في استثمارات سوناطراك في الخارج، وقد صرحت مجموعة سوناطراك ان لديها مصالح في أوروبا وفي عدة بلدان افريقية مثل مالي، النيجر، ليبيا ومصر وانه من المتوقع ان يرتفع تدفقات الاستثمارات بين الجزائر ومختلف هذه الدول لبيع أسهم في 20 حقلا للنفط والغاز.

1- تدفق الاستثمار الاجنبي الصادر من الجزائر:

اما تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيسجل الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج 1.4 مليار دولار في نهاية عام 2013، مقابل 2.3 مليار دولار في عام 2010. وتنعكس هذه الاستثمارات في استثمارات سوناطراك في الخارج، وقد صرحت مجموعة سوناطراك ان لديها مصالح في أوروبا وفي عدة بلدان افريقية مثل مالي، النيجر، ليبيا ومصر وانه من المتوقع ان يرتفع تدفقات الاستثمارات بين الجزائر ومختلف هذه الدول لبيع أسهم في 20 حقلا للنفط والغاز.

2- تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب اهم الدول المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم 02: أهم الدول المستثمرة في الجزائر 2013

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
المانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	**14.293**	**82**	**69**

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2013 ، ص61.

نلاحظ من خلال الجدول تعتبر الصين، اسبانيا وفرنسا من بين اهم الدول المستثمرة في الجزائر

الجدول رقم3: اهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر 2013

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
China state construction engineering	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo ortizconstruccion y servicios del mediterraneo	اسبانيا	2.209
Tosyali holding	تركيا	1.397
Taypatekstil	تركيا	900

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مصدر سبق ذكره، ص 61.

الجدول رقم 4: تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر

السنة	تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر(مليون دولار)
2003	4390
2004	714
2005	10448
2006	9690
2007	3793
2008	16163
2009	1505
2010	1367
2011	1311
2012	2377
2013	4146

3- أهداف الجزائر من خلال تبني الاستثمار الاجنبي المباشر:

- التوجه للمشاريع الخلاقة لمناصب الشغل(الحرف،المهن والأنشطة التقليدية);
- تشجيع الانشطة التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية;
- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال;
- تحسين قطاع الاتصالات والتكنولوجيا الاعلام وكذا جلب نماذج حديثة للتسيير الفعال للإدارة وذلك للولوج للأسوق العالمية وتنويع الصادرات.

وترمي سياسة الاستثمار في الجزائر إلى تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي على سواء وتم اتخاذ عدة تدابير منها الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي جاء ليضفي مرونة على المرسوم التنفيدي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993. وبموجب هذيين النصين أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على مايلي:

- ميدان التطبيق: تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الانشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات.

- أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ان يخص التصريح ما يلي: هوية المستثمر، طبيعة النشاط الممارس، هيكل الاستثمار وتجهيزاته، رأسمال المستثمر، عدد مناصب العمل المزمع إحداثها، خصائص الأرض المطلوبة، التكنولوجيا المستخدمة،مكان إقامة المشروع.

- الضمانات القانونية

- المساواة بين الأشخاص الطبيعين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار.

- عدم تطبيق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة، إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

– لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف.

– يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

والجديد في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وألية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية وإعادة هيكلة رأسمال المؤسسات العمومية والمساهمة فيها، وأهم ما جاء في هذا الأمر مايلي:

– المساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب؛

– إلغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص؛

– إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وقد فتحت لها فروع عبر كامل التراب الوطني وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالها المالي.

بالإضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر وإنضمت إلى عدة إتفاقيات ثنائية ودولية منها:

–اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي وايطاليا ورومانيا ومع اسبانيا؛

– اتفاقية ترقية وضمان الاستثمار، تفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي؛

– اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول؛

– كما صادقت الجزائر على اتفاقية الدولية لضمان الاستثمار واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الإستثمار؛

– ووقعت العديد من الاتفاقيات مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة تتعلق بمجال الاستثمار وحمايته.

ومن اجل تحسين بيئة الاعمال وجلب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب لجأت الدولة الجزائرية لتعديلات مدرجة في الامر06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و اجراءات اخرى تعمد الى تحسين مناخها الاستثماري تتلخص فيما يلي:

-إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

– تحديد مناطق إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب؛

– فتح أروقة وشبابيك لشرطة الحدود والجمارك؛

– تبسيط الاجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين وإطاراتها الأجنبية؛

– وضع تحت تصرف الأجانب الحاملين لمشاريع أراضي مجهزة بأسعار مخفضة وبيئة ذات نوعية؛

– تخفيض التكاليف الجبائية؛

– إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير؛

– منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب؛

– توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(ANDI) وإنشاء موقع الكتروني للوكالة لتمكين المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد؛

– السماح للأجانب باقتناء سندات الخزينة والرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة للمؤسسات المصدرة.

4– انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على المناخ الاستثماري في الجزائر

1– تحسين البنية التحتية:

إن أهم ما يحمل شركة ما إلى توطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما هو مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي.

لذلك تعتبر شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول حيث أن كفاءة شبكة النقل وكثافتها هي المؤشر المحدد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها.

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع المواصلات بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة في إطار خطة وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخليا وخارجيا، وضمان نقل المواد المنجمية والمنتجات الفلاحية والصناعية وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات وتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

أ- شبكة المواصلات: يعتبر اكتساب هياكل قاعدية حديثة و متطورة و متنوعة في مجال المواصلات شرطا أساسيا لجلب الاستثمار المنتج للثروة و الشغل و تحفيز النشاطات الاقتصادية.من هذا المنظور ارتأتالدولة وضع سياسة شاملة لتطوير وتحديث المنشأت القاعدية، وتهدف إلى:

- إنجاز شبكة طرق عصرية ومهيكلة في إطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم؛

- حفظ وتطوير شبكة الطرق الموجودة وفق متطلبات النقل، الوقاية والأمن;

- إنجاز المشروع الضخم" الطريق السيار شرق- غرب" الذي يمتد على مسافة 1720 كلم و يعبر 32 ولاية منها ثمانية ساحلية.

ب- شبكة النقل بالسكة الحديدية:

- اصبحت الجزائر تملك اهم شبكة للسكك الحديدية في إفريقيا وهي تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري بفضل كبر طاقة نقلها و تغطيتها الجيدة خاصة في شمال البلاد بفضل تفرعاتها العديدة التي تربط كبريات المدن وأهم الأسواق والمواقع الصناعية و مناطق إنتاج المواد الأولية و الموانئ.

وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية التي تملك 10300 عربة وتوظف 187 قطارا يوميا يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة وتشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة، كما أنها تغطي 17 % من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة وتنقل سنويا نحو 45 مليون مسافر.

ج- النقل الجوي: يؤدي النقل الجوي دورا هاما في حركة نقل الأجانب و المستثمرين وكذا السلع بفضل عامل السرعة و المرونة.

يوجد بالجزائر 36 مطارا، منها 11 مطار دوليا: أهمها مطار الجزائر العاصمة(هواري بومدين)، عنابة، قسنطينة، وهران.

د- النقل البحري: إن الجزائر تعتمد على النقل البحري في مبادلاتها التجارية الخارجية بنسبة 95% ، لذا تسعى الدولة جاهدة إلى تدعيم و تطوير الاسطول البحري الجزائري الذي يعد 30 باخرة فقط(سنة 2009).تملك هذه الاخيرة 10 موانئ تجارية و 35 ميناء صيد. أهم الموانئ التجارية هي: الجزائر، وهران، عنابة، ميناء جن جن أما موانئ تصدير المحروقات فهي: الجزائر، أرزيو، سكيكدة، بجاية، عنابة.

2- تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

يعتبر مستوى توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الاجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما. وتعد الجزائر من بين الدول العربية والإفريقية التي سجلت قفزة نوعية في استخدام هذه التكنولوجيات، حيث تبرز المجهودات التي تبدلها الدولة والتي تتمثل في مشاريع وتنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، سعيا منها إلى تقليص الفجوة الرقمية وإنشاء المجتمع المعلوماتي.

إن السياسة الوطنية في هذا المجال ترتكز على تطوير الإدارة الالكترونية والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين وإثرائها بخدمات حديثة. حيث وصل عدد مستعملي الانترنت من 3 ملايين مستخدم سنة 2006 إلى 10 مليون نهاية 2013 مستخدم في الجزائر.[10]

كما أن أغلب المؤسسات الوطنية أدركت أن تكنولوجيات الإعلام تعد وسيلة إنتاجية فأصبحت تروج لمنتجاتها وتربط علاقات شراكة بينها وبين شركات أجنبية عبر الشبكة العنكبوتية.

كما يتجه تطور الهاتف الثابث في الجزائر نحو الاستقرار بحوالي ثلاثة ملايين مشترك في سنة 2013 وهي ظاهرة تمت ملاحظتها تقريبا في العالم بأسره، حيث وصلت النسبة87.16 %من اجمالي عدد المشتركين[11].

الخلاصة:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد و المقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي منذ الاستقلال حتى 1990 أصبحت حاليا تسعى إلى إيجاد السبل الكافية باجتذابه و تشجيعه من حيث تشريع القوانين، تخفيض الرسوم الجمركية، و برامج الإصلاحات الاقتصادية،ومازالت تسعى حتى يومنا هذا لإصلاح مناخها الاستثماري لجذب عدد اكبر من المستثمر الأجنبي.

المراجع:

1– عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013 .

2– عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية،مكتبة حسن العصرية،لبنان2012.

3- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003

4- نشاة على عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.

5- عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

6- عبد الفتاح محمد احمد جاويش،إدارةالإستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية،ط 1، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة،2013.

7- حسان خضر،الاستثمار الاجنبي المباشر–تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد32.

8- قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري"الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل2012 .

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام 2007- العدد الفصلي يناير-مارس.

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - العدد الفصلي الثاني2005.

11- الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005.

12- الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق، المركز الوطني لوثائق للصحافة والاعلام، C.N.D.P.Iالجزائر،مارس 2011

الهوامش:

[1]الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005- ، ص 120.

[2]عبد الفتاح محمد احمد جاويش،إدارةالإستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية،ط 1، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة،2016،ص198.

قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري"الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، [3]08-09 أفريل 2012، ص24-25.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - العدد الفصلي الثاني2005، ص 15.

[5] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، مصدر سبق ذكره، ص 432.

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام 2007- العدد الفصلي يناير-مارس ، ص 6-7.

[7]عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989 ،ص13.

[8]نشاة على عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية، مصر، 2013، ص202.

[9] عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص152 .

[10]الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة/http://www.mpttn.gov.dz

[11]الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنةhttp://www.mpttn.gov.dz